

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد فإني قد تأملت كثيراً
سدة كثرة تظلم صيد البلوي وتذمره من عدم إنزال المعاملة المتعلقة بشراؤه
هو والد مير البندري بنت عبد العزيز لما يسم بوقف البري حيث تقدموا
للمحكمة عام ١٤١٦ هـ وكانته المعاملة تحت نظر القاضي عبد العزيز العيسى
فلما نقل ورأى عنه الشيخ تركي الفريد ولما أخذ إجازة عاديه كنت
ألقائهم لبعده فراجعت البلوي وطلب مني إنزال المعاملة له أم عليه فطلبت
المعاملة ورأيتها أكثر من مرة، وقد ظهر لي أنه المعاملة بمبارة عدة مقيمين
رئيسيين إحداهما: شراء البلوي والد مير البندري من ناظر الوقف
أرض الوقف.

والثانية: طلب إصدار حكم مستكمل للمادتين ٨٥ / ٨٦ بأرض الوقف
أما الأولى: فالذي أراه أنه البيع لا يصح ولا يلزم للأمر فهي

١- إن الصلح الذي به الوقف قد نص فيه على أنه لا يباع ولا يورث
ولا يوهب حتى يرضى الله الأرض ومنه على وهذا شرط مؤكد للمراد
من الوقف وهو الدوام فالوقف شرعاً لا يبيع يبيع إلا أنه لا تعطل منافعه
ولهذا الوقف لم تعطل منافعه فلا مبرر للبيع فإيه صح ما يرد إثباته
ففيه أجزاء في مواقع مهمة مصالحه للاستثمار.

٢- أنه التعليمات تمنع توثيق أو إجراء أي تصرف في عقار يدوم صلح
مستكمل ولهذا الوقف ليس به سوى الصلح رقم ٦٨ وهو صلح
اقرار بالوقف وليس صلح تملك، ولا يكتفى مستند ملكية لا شرعاً ولا نظاماً
لهذه الأقوال أرى من الواجب إنزال البلوي وشريكته أنه البيع غير صحيح
وإعادته مالهما لهما، وأنصح البلوي بقبول ذلك حيث أنه مثل هذا
البيع غير لازم فلو أخرج بالوقف صلح فإنه له يكونه أو لحقه به

سنة غيره لانه يجب الالعمل شيء للدوام والاعطى أو ضرورة
ولا ضرورة ولا غبطة في بيده لهذا الوقف في هذا الوقت
القضية الثانية:

وهي الاستحكام: يجب على ناظر الوقف ان كانه عنده بينه مع اراض
الوقف انه يتقدم للمحكمة بطلب استحكام مع كل قطعة من الوقف منفصلة
يبين للمحكمة حدودها وأطوالها وما يلزم لاستحكامها لهذا في الاجزاء
التي ليست تحت يد أحد أما ما كانه تحت يد الغير وعنده البين لعادله
التي تشهد له فيتقدم بطلب رفع يده رخصه حتى اذا رفعت
اليه طلب عليه استحكام لوحده كما في الجزر الحالي للأنس كلاً من الأكلوم الذي
مع عقار تحت يد طالب الاستحكام
- ناظر الوقف اذا كانه يقدر مع انه يقوم بذلك بنفسه فيعطى أجره المثل وأنه
لم يكن قادراً فيؤتى بناظر قادر ويعطى أجره المثل وله ان يقوم بما ذكر
بنفسه أو يوكل من كانه قادراً بأجره المجمع له أو بعضه لهذا الذي
أراه وأبلغت به طرفي القضية والرأي المعبر لهو الذي يراه من تحت
نظرة القضية اذا عارده إجازته أسأل الله ان أكون نصحت للجميع

كتبه د/ صالح بن عبد الرحمن المحمدي

١٤١/٤/٢٠